وجه الأجهزة الرقابية بتفعيل دورها للحد من استخدامها كمخازن مخالفة

وزير البلدية: تشديد الرقابة لرصد مخالفات سراديب العقارات التجارية

شايع الشايع

أكد وزير الدولة لشؤون الإسكان والتنظيم العمراني وزير الدولة لشؤون البلدية، شايع الشايع، تشديد الرقابة عبر تكثيف الجولات الميدانية التفتيشية للكشف على سراديب العقارات التجارية ومدى الالتزام باستخدامها كمواقف للسيارات حسب التراخيص.

وأوضح الشايع في تصريح صحفي أمس، أن معالجة هذا الملف سيكون من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية المنوط بها تطبيق القانون لإيقاف أي تجاوزات تخص تحويل سراديب العقارات أو أجزاء منها إلى مخازن مؤقتة بخلاف اللوائح والأنظمة المتبعة بهذا الخصوص.

وأضاف أنه تم توجيه المسؤولين والقائمين على عمل الأجهزة الرقابية بتكثيف الجولات التفتيشية للكشف عن أي مخالفات تتعلق باستخدام مواقف سيارات العقارات كمخازن واتخاذ كافة الإجراءات القانونية الرادعة لمثل هذه الاستخدامات المخالفة وإحالة محاضر المخالفات بحق المخالفين إلى الجهات المختصة.

وأكد أن البلدية لن تتوانى في محاسبة أي موظف يثبت تراخيه وتقصيره في تطبيق القانون بشأن تلك المخازن المخالفة ورصد أي مخالفات تتعلق بهذا الملف لمنع وقوع أي حوادث أو حرائق تهدد سلامة المباني والسكان.

بلدية «الجهراء» أزالت 24 عائقاً في بعض مواقع مدينة المطلاع السكنية

إزالة العوائق

كشفت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام قسم إزالة المخالفات بفرع بلدية محافظة الجهراء تنفيذ إزالة 24 عائق بمدينة المطلاع السكنية، مشيرة في هذا الصدد إلى التعاون والتنسيق بين بلدية الكويت والجهات والهيئات الحكومية لإزالة العوائق التي تحول تنفيذ المشاريع.

وأوضح رئيس قسم إزالة المخالفات بفرع بلدية محافظة الجهراء، سليمان الغيص، بأنه بعد الاجتماع مع مدير مشروع المطلاع الإسكاني واستعراض حالات التعدي في بعض مواقع مدينة المطلاع السكنية والتي تمثلت في وجود 24 عائق من البقالات المتنقلة والخيام ومنشآت من الكيربي، قام على الفور الفريق الرقابي بقسم إزالة المخالفات بإزالة تلك العوائق على مدى يومين.

وأشار الغيص إلى أن الفريق الرقابي لا يألو جهداً في التعامل مع أي بلاغ أو شكوى ترد للقسم بوجود تعديات على أملاك الدولة وإزالتها بعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية.

وزيرة الأشغال تصدر قراراً بتكليف عناصر شبابية ضمن حركة تدوير للوكلاء المساعدين

د.رنا الفارس

أصدرت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الدكتورة رنا الفارس، قراراً بتدوير عدد من وكلاء الوزارة، وتكليف عدد من العناصر الشبابية ببعض القطاعات الشاغرة، وذلك بعد إحالتها لبعض القياديين في خطوة سعت من خلالها الوزيرة الفارس ضخ دماء شبابية جديدة من ذوي الخبرة والاختصاص كقياديين في قطاعات وزارة الأشغال العامة من أجل إدارة القطاعات التي تم إسنادها إليهم.

وتضمن القرار تكليف المهندس عايد العازمي للقيام بمهام قطاع الجهاز الاستشاري، والمهندس غنيم المطيري للقيام بأعمال قطاع التنسيق والمتابعة للوزير، وكفاية النجدي للقيام باعمال قطاع الشؤون المالية والإدارية و عيد الرشيدي للقيام بأعمال قطاع التدقيق والرقابة.

كما تضمن قرار التدوير، تعيين المهندس وليد الغانم وكيلاً لشؤون الهندسة الصحية، وعبدالمحسن العنزي لقطاع المركز الحكومي، ومحمد بن نخي لقطاع الهندسية الإنشائية، وعبدالعزيز الصباح لهندسة الصيانة، وعبدالله الصباح لقطاع التخطيط.

بمشاركة عدد من الجمعيات الخيرية

«الرحمة العالمية» تكرم السفير ناصر الصبيح

د. جاسم الياسين يقدم درعاً لناصر الصبيح

وسط أجواء ودية وبمشاركة عدد من الجمعيات الخيرية الكويتية، كرمت جمعية الرحمة العالمية، المدير العام لمعهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي، السفير ناصر الصبيح، وذلك تقديراً لجهوده في تيسير العمل الخيري الكويتي الإنساني خارج دولة الكويت، خلال فترة عمله مساعداً لوزير الخارجية لشؤون التنمية والتعاون الدولي.

وتم تنظيم الحفل برعاية جمعية الرحمة العالمية، بحضور رئيسها الفخري الشيخ د. جاسم الياسين، ورئيس مجلس إدارتها الشيخ يحيى سليمان العقيلي، أقيم بجمعية الإصلاح الاجتماعي، مساء الثلاثاء بحضور ممثلين عن وزارة الخارجية، ورئيس مجلس إدارة جمعية العون المباشر د. عبدالرحمن المحيلان، ورئيس جمعية صندوق إعانة المرضى د. محمد أحمد الشرهان، ورئيس مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني د. خالد الشطي، ومدير عام الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية م.بدر سعود السميط، ونائب رئيس مجلس إدارة جمعية الإصلاح الاجتماعي محمد علي العمر ، ومدير إدارة الإعلام والتنمية الوقفية بالإنابة في الأمانة العامة للأوقاف وائل الشطي، وعدد من الجهات والمنظمات ذات الصلة بالعمل الخيري.

وخلال الحفل أشاد رئيس مجلس إدارة جمعية الرحمة العالمية يحيى العقيلي، بالدعم الذي تقدمه الكويت أميراً وحكومة وشعباً للعمل الخيري والرعاية التي يحظى بها من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الخارجية، مؤكداً أن السفير ناصر الصبيح، يستحق التكريم لدوره في تحمل مسؤوليته تجاه قطاع من أهم قطاعات العمل في الكويت وهو القطاع الخيري، وأن ما نحن بصدده من تكريم للسفير الصبيح، بمثابة رسالة شكر ووفاء وتقدير له من القطاع الخيري الكويتي.

وأضاف العقيلي أن أهم ما ميز الصبيح خلال فترة عمله، هو تفهمه لمتطلبات القطاع الخيري واحتياجاته من قبل الأجهزة الحكومية، مجدداً شكره وتقديره للصبيح على مجهوداته ومسيرته المباركة طيلة الفترات الماضية، متمنياً السداد والتوفيق والتميز، لخلفه السفير حمد المشعان مساعد وزير الخارجية للتنمية والتعاون الدولي. لتستمر مسيرة الخير الكويتية، وتظل الكويت مركزاً للعمل الخيري والإنساني.

من جهته أشاد السفير ناصر الصبيح، بدور الجمعيات الخيرية والمؤسسات الرسمية في تعزيز مكانة الكويت لدى المجتمع الدولي تحت رعاية صاحب السمو الأمير.

موضحاً أن شفافية العمل الخيري الكويتي تحصنه من الضعف والتشكيك، مؤكداً أن الكويت ستظل داعمة للإنسانية، بغض النظر عن الدين والعرق والجنس واللون واللغة، مجدداً شكره لجمعية الرحمة العالمية وكافة الجهات الخيرية الكويتية على تفهمهم ووعيهم بالدور المسؤول لعمل الجهات الحكومية وعلى رأسها وزارة الخارجية.

واختتم الحفل بتقديم دروع التكريم من مختلف الجهات الخيرية المشاركة، التي عبرت عن شكرها العميق للسفير الصبيح، على مسيرته الرائدة في الخارجية الكويتية، وتوازنه الشديد في الجمع بين متطلبات عمله الوظيفي واحتياجات القطاع الخيري، سائلين الله تعالى له مزيداً من النجاح والتوفيق.

لقطة جماعية للمشاركين في الحفل

مناشداً متخذي القرار سرعة تحسين أوضاع المالية العامة للدولة

الحداد: التهدئة السياسية فرصة لتطوير التشريعات التجارية والاقتصادية

المحامي فهد الحداد

جانب من الحضور خلال الندوة

دعا المحامي فهد أنور الحداد، متخذي القرار إلى ضرورة الإسراع في تحسين الإيرادات العامة للدولة في ظل البحث عن مصادر مالية ضمن تنويع مصادر الدخل مؤكداً أن معظم دول العالم والدول الخليجية فرضت الضريبة إلا أن الكويت لا زالت تقف عن تطبيق " القيمة المضافة" لعدم دخول الحكومة في جدل برلماني، مشيراً إلى أن جميع دول الخليج سارعت بتطوير تشريعاتها وخاصة فيما يتعلق بقضايا غسل الأموال.

وأضاف الحداد خلال ندوة عقدت أول أمس بعنوان "تطوير التشريعات لمكافحة الفساد"، أن فرض الضريبة يحقق نوعاً من الإصلاحات المالية ويعزز من متطلبات الرفاهية حيث أن الضرائب تصب في مصلحة المواطن كونها تدفع من أجل تطوير مجلات متعددة كالصحة والتعليم والخدمات لاسيما ونحن في عالم متسارع بالتكنولوجيا وإنجاز المعاملات إليكترونياً مشيداً بإنجاز تطبيق "سهل" للمعاملات الحكومية، متمنياً تطبيق هذه التطورات علي قطاع المحاكم وإجراءات التقاضي لتحسين وسهولة بيئة الأعمال الكويتية في شتي مجالاتها. وقال الحداد: إن الكويت تعاني من النقص التشريعي الذي يخدم مواكبة التطورات الإقليمية والعالمية وذلك علي صعيد سرعة تنفيذ الأحكام وسرعة التقاضي ضارباً المثال بتطوي التشريعات في دولة الإمارات حيث تقرر بعض الأحكام خلال 24 ساعة ويتم التنفيذ بسرعة مشيداً بإنجاز قانون الإفلاس والذي يتطلب ربط نظام الداخلية الإلكتروني مع جميع الجهات تجنباً للأخطاء التي تتكرر ومنها القاء القبض علي بعض الأفراد ومن ثم الإعتذار للخطا بالنظام والذي لم يرتبط مع العمليات والدوريات مما يعكس وجود بعض الخلل في الإجراءات.

وأشار إلى أن قضايا غسل الأموال تتطلب تطوير التشريعات وتفعيل مواد القانون حيث تجري يومياً عمليات غسل أموال ةالإثبات يقع على عاتق النيابة العامة وليس على المتهم مؤكدا ضرورة تعديل التشريعات لتحسين العمل في قضايا غسل الاموال للحد من تداعيات جريمة غسل الأموال على البلاد، وتأثيراتها السلبية على العملة الوطنية ومسيرة التنمية، مؤكداً أن تحويل العملات والتجارة عبر الإنترنت من أخطر السبل التي تمارس فيها عمليات غسل الأموال.

وألمح الحداد إلى نقص تشريع قانون الشركات وخاصة فيما يتعلق بالإعلانات والبيع على منصات الإنترنت وتلك هي مجالات تتم بها عمليات غسل أموال، حيث ينشر إعلان لمنتج وتصل إيرادات إعلان إلى مليون دولار مؤكداً أن تلك العمليات لا تخرج عن غسل الأموال مما يتطلب اعادة النظر في القانون

وذكر أن الرقابة على التسوق والتجارة عبر الإنترنت لاتوجد عليها رقابة كافية فضلاً عن أن هناك متطلبات عاجلة لتطوير عوامل التجارة الإلكترونية والتداول بالعملات ولذلك لفرض السيطرة علي الشركات الوهمية وعدم تعرض المواطن لعمليات نصب كما حدث في السابق بتغطية حكومية لافتتاح معارض العقارات الدولية والتي تسببت في النصب العقاري التهمت نحو 11 مليار دولار من جيوب المواطنين والمقيمين نفذتها 48 شركة متهمة بغسل الأموال ولم يتم رد الحقوق المغتصبة من المتهمين الفارين خارج البلاد. ولفت إلى أن ابتعاد نواب مجلس الأمة عن تعديل التشريعات التي تصب في مصلحة البلاد يطرح العديد من التساؤلات حول من المسئول عن التشريع والإصلاح في الوطن في ظل الجدل والتضارب وعدم التعاون البرلماني الحكومي، مؤكداً أن القيادة السياسية بذلت جميع الجهود وقدمت العفو، وهنا نشيد بمبادرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، التي يجب وأن يجب وأن نستقبلها بتصحيح التشريعات وتطوير وإصلاح الخلل في المالية العامة والمشاريع التنموية ومحاربة كافة أطر الفساد مطالب حيوية ومهمة تقع على عاتق السلطتين التشريعية والتنفيذية.

«زكاة الفحيحيل» تدعو المحسنين لمساعدة الأسر المتعففة داخل الكويت

إيهاب الدبوس

دعا مدير زكاة الفحيحيل التابعة لجمعية النجاة الخيرية، إيهاب الدبوس، الخيرين وأصحاب الأيادي البيضاء إلى دعم مشروع "المساعدات الشهرية للأسر المتعففة" والذي يتم تنفيذه داخل الكويت.

وقال الدبوس: نقوم من خلال المشروع بتقديم المساعدات المالية لـ53 أسرة شهرياً، كما قدمنا خلال 2021 مساعدات مقطوعة لـ149 أسرة بعد دراسة الحالات المتقدمة لنا دراسة وافية، والتأكد من كافة المستندات والأوراق الثبوتية.

وبيّن أن الفئات المستهدفة من المشروع هي الأرامل، والمعاقين، والمرضى، والأسر ضعيفة الدخل التي تواجه صعوبة في توفير أساسيات الحياة لأطفالها من مأكل وملبس وتعليم.

وتابع: في الفترة الأخيرة زاد عدد الأسر التي تطلب المساعدة وذلك نظراً لارتفاع إيجارات السكن، ورسوم الدراسة، ونحاول بقدر المستطاع أن نغطي أكبر عدد من الحالات المستحقة.

وفيما يتعلق بالقيمة المطلوبة للتبرع أوضح الدبوس أن المساهمة في المشروع مفتوحة ، ويمكن التبرع أو الاستقطاع الشهري بأي مبلغ تجود به نفس المتبرع.

وتقدم الدبوس بالشكر الجزيل إلى المحسنين والخيرين الذين تبرعوا للمشروع ، وكانوا سبباً في استمراره ، ودعاهم إلى مزيد من الدعم نظراً للحاجة المتزايدة ، مذكراً بقول الله تعالى: "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ".

«الأسر المتعففة» تدفع رسوم عشرات الطلبة من ريع مشروع «دينارك يسوى»

م. بدر المبارك

أعلن رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية للأسر المتعففة م. بدر المبارك، أن الجمعية قد أتمت سداد دفعات أولية من الرسوم الدراسية المستحقة على الطلاب المحتاجين من أبناء الأسر المحتاجة والمتعففة والمسجلين لدى الجمعية ممن تقدموا بطلبات لمساعدتهم في دفع رسومهم المدرسية وتعثروا عن السداد وحالت ظروفهم المالية دون تسديد كامل رسومهم الدراسية للعام 2021/2022.

وقال المبارك: إن «الكويتية للأسر المتعففة» ركزت في هذه المرحلة التي أتمتها على سداد مصروفات الأيتام وذوي الحاجات الخاصة من أبناء المطلقات والأرامل ومن في حكمهم بشكل خاص وبصفة عاجلة تخفيفا عنهم واهتماما بهم، مبينا أنها ليست المرة الأولى التي تبذل فيها الجمعية جهودا استثنائية في ملف التعليم وتيسير امور الطلبة وتيسير امورهم المتعثرة .

وبيّن أن الجمعية قامت بدفع الرسوم الدراسية موضحا أن عدد من شملهم دعم الرسوم الدراسية أو جزء منها بلغ أكثر من 100 طالبا وطالبة من مختلف المراحل الدراسية مثلت هذه المساهمة بالنسبة لهم مصدرا للسعادة والفرح والسرور، وساهمت بشكل واضح وجلي في أن يبدؤوا عامهم الدراسي بالاطمئنان والهدوء وأضاف أن ذلك كان مثارا لارتياح نفسي لهم.

وأشار إلى أن مشروع التعليم وكفالة الطلبة من المشروعات الأساسية التي تتبناها «الكويتية للأسر المتعففة» وتولي لها اهتماما واسعا وأهمية بالغة في التنفيذ كونها من المشاريع التي تعنى ببناء الإنسان وتنميته، كما أن هذا المشروع يهم الكثير من الأسر المحتاجة ويمثل بالنسبة لهم هاجسا وحملا ثقيلا إذ تأتي المصاريف الدراسية كواحدة من الهموم الثقيلة على قلوب المحتاجين وفي عقولهم.

وأوضح المبارك أن «الجمعية الكويتية للأسر المتعففة» قامت بدفع الرسوم لهؤلاء الطلبة مباشرة من مدخلات مشروع (دينارك يسوى الذي خصصت ريعه الشهر الماضي لصالح دفع رسوم الطلبة المتعثرين إلى المدارس بعد استيفاء كامل البيانات المتعلقة بهم وقد بلغ عدد المدارس التي استفادت من هذه الرسوم 20 مدرسة بشيكات مباشرة باسمها ضمانة لإيصال هذه الرسوم كاستحقاق في رصيد الطلبة وعدم استفادة أي جهة اخرى لها ..

وأضاف بأن حجم المنفق من الأموال على مشروع دفع الرسوم للمعسرين بلغ أكثر من 20،000 دك حرصت خلاله الجمعية في هذه المرحلة ان يستفيد من هذه المبالغ المنفقة اكبر عدد ممكن من الطلبة تسهيلا لانخراطهم في صفوفهم والتحاقهم بمدارسهم .